

توثيق ما لا يقل عن 459 حالة اعتقال تعسفي في سوريا في نيسان 2019

بينها 272 حالة اختفاء قسري

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الخميس 2 أيار 2019

المحتوى:

أولاً: مقدمة ومنهجية.

ثانياً: ملخص نيسان.

ثالثاً: حصيلة حالات الاعتقال التعسفي لدى أطراف النزاع.

رابعاً: أبرز حالات وحوادث الاعتقال التعسفي في نيسان.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: مقدمة ومنهجية:

شكّل الاعتقال التعسفي ومن ثم الإخفاء القسري انتهاكاً واسعاً منذ الأيام الأولى للحراك الشعبي نحو الديمقراطية في سوريا في آذار 2011، ويُعتبر من أوسع الانتهاكات، التي عانى منها المواطن السوري وأشدّها انتشاراً، فقد طالت مئات آلاف السوريين، ومارستها الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السوري وكذلك الميليشيات التابعة له على نحو مدروس ومخطط، وأحياناً بشكل عشوائي واسع؛ بهدف إثارة الإرهاب والرعب لدى أكبر قطاع ممكن من الشعب السوري، وبعد قرابة ثمانية أشهر من الحراك الشعبي بدأت تظهر أطراف أخرى على الساحة السورية ومارست عمليات خطف واعتقال، وقد كانت وماتزال عملية توثيق حالات الاعتقال وتحوّل المعتقل إلى عداد المختفين قسرياً أو الإفراج عنه، من أعظم التّحديات والصعوبات التي واجهت فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان كما هو موضح في منهجيتنا¹، وقد قامت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ عام 2011 ببناء برامج إلكترونية معقدة من أجل أرشفة وتصنيف بيانات المعتقلين، الذين يقوم فريق العمل بجمع بياناتهم والتّحقق منها؛ الأمر الذي مكّننا بالتالي من توزيع حالات الاعتقال بحسب الجنس ومكان الحادثة، والمحافظة التي ينتمي إليها المعتقل، والجهة التي قامت بعملية الاعتقال، وعقد مقارنات بين هذه الجهات، والتّعرف على المحافظات التي اعتقل واختفى النسبة الأعظم من أبنائها.

¹ "منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، << http://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/arabic/SNHR_Methodology.pdf >>.



ونظراً لأهمية وحساسية انتهاك اعتقال مواطن سوري، فإنّ الشبكة السورية لحقوق الإنسان تُصدر منذ عدة سنوات أخباراً دورية عن حوادث الاعتقال، وتقريباً شهرياً يرصد حصيلة حالات الاعتقال أو الاختفاء القسري أو الإفراج، التي شهدتها الشهر المنصرم، وتقريباً سنوياً، إضافة إلى عشرات التقارير، التي تتحدّث عن مراكز الاعتقال المختلفة لدى أطراف النزاع، وغير ذلك من التقارير الخاصة المرتبطة بشؤون المعتقلين، كما نرسلُ بشكل دوري استمارة خاصة إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، وإلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب. إنّ معظم حوادث الاعتقال في سوريا تتمُّ من دون مذكرة قضائية لدى مرور الضحية من نقطة تفتيش أو في أثناء عمليات المداومة، وغالباً ما تكون قوات الأمن التابعة لأجهزة المخابرات الأربعة الرئيسة هي المسؤولة عن عمليات الاعتقال بعيداً عن السلطة القضائية، ويتعرّض المعتقل للتعذيب منذ اللحظة الأولى لاعتقاله، ويُجرّم من التواصل مع عائلته أو محاميه. كما تُنكر السلطات قيامها بعمليات الاعتقال التعسفي ويتحول معظم المعتقلين إلى مختفين قسرياً.

ويُعتبر النظام السوري مسؤولاً عن قرابة 87% من حصيلة الاعتقالات التعسفية المسجلة لدينا، وهو أوّل وأكثر أطراف النزاع ممارسة لهذا الانتهاك بشكل ممنهج، وغالباً لا تتمكّن عائلات الضحايا من تحديد الجهة التي قامت بالاعتقال بدقة، لأنه عدا عن أفرع الأمن الأربعة الرئيسة وما يتشعب عنها، تمتلك جميع القوات المتحالفة مع النظام السوري (المليشيات الإيرانية، حزب الله اللبناني، وغيرها) صلاحية الاعتقال والتعذيب والإخفاء القسري.

تُعتبر قضية المعتقلين والمختفين قسراً من أهم القضايا الحقوقية، التي لم يحدث فيها أيُّ تقدم يُذكر على الرغم من تضمينها في قرارات عدة لمجلس الأمن الدولي وقرارات للجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي خطة السيد كوفي عنان، وأخيراً في بيان وقف الأعمال العدائية – شباط 2016، الذي أوردَ "تتعهد جميع الأطراف بالعمل على الإفراج المبكر عن المعتقلين، وخصوصاً النساء والأطفال"، وفي قرار مجلس الأمن رقم 2254 الصادر في كانون الأول 2015 في البند رقم 12، الذي نصَّ على ضرورة الإفراج عن جميع المعتقلين وخصوصاً النساء والأطفال بشكل فوري، ومع ذلك لم يطرأ أيُّ تقدم في ملف المعتقلين في جميع المفاوضات التي رعتها الأطراف الدولية بما يخص النزاع في سوريا. وفي هذه القضية تحديداً فإننا نوصي بالتالي:

أولاً: يجب أن تتوقف فوراً عمليات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري التي مازالت مستمرة حتى الآن بحسب هذا التقرير الشهري للشبكة السورية لحقوق الإنسان، ويجب الكشف عن مصير جميع المعتقلين والمختفين قسرياً، والسماح لأهلهم بزيارتهم فوراً.

ثانياً: الإفراج دون أي شرط عن جميع المعتقلين، الذين تم احتجازهم لمجرد ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية، وإطلاق سراح النساء والأطفال كافة، والتوقف عن اتخاذهم رهائن حرب.



ثالثاً: منح المراقبين الدوليين المستقلين من قبيل أعضاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي شكلتها الأمم المتحدة بشأن الجمهورية العربية السورية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، زيارة مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية كافة، دون ترتيب مسبق، ودون أي قيد أو شرط.

رابعاً: تشكيل لجنة أممية لمراقبة إطلاق سراح المعتقلين بشكل دوري وفق جدول زمني يُطلب من جميع الجهات التي تحتجزهم، وبشكل رئيس من الحكومة السورية التي تحتجز 87% من مجموع المعتقلين.

خامساً: إيقاف الأحكام الصادرة عن المحاكم العسكرية الميدانية ومحاكم قضايا الإرهاب وإلغاؤها لمخالفتها التشريعات المحليّة والدولية و ضمانات المحاكمة العادلة.

منهجية:

يعرض التقرير حصيلة عمليات الاعتقال التّعسفي التي وثّقها في نيسان على يد أطراف النزاع الرئيسة الفاعلة، كما يرصد أبرز نقاط المداهمة والتفتيش، التي نتج عنها حجز للحرية، ويستعرض أبرز الحالات الفردية وحوادث الاعتقال التّعسفي، التي وثّقها فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان في الشهر المنصرم، وتوزّع حالات وحوادث الاعتقال تبعاً لمكان وقوع الحادثة.

وبحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإننا نستطيع توزيع حالات الاعتقال بحسب المحافظة التي وقعت فيها حادثة الاعتقال، وبحسب المحافظة التي ينتمي إليها المعتقل أيضاً، ونحن في هذا التقرير وفي معظم تقاريرنا نوزّع حصيلة حالات الاعتقال تبعاً للمكان الذي وقع فيه الاعتقال، وليس تبعاً للمحافظة التي ينتمي إليها المعتقل، ونشير إلى أننا في بعض الأحيان نقوم بتوزيع حالات الاعتقال بحسب المحافظة التي ينتمي إليها المعتقل؛ بهدف إظهار حجم الخسارة والعنف الذي تعرّض له أبناء تلك المحافظة مقارنة مع محافظات أخرى، ونقوم بالإشارة إلى ذلك ضمن التقرير.

كما يوثّق التقرير عمليات الاعتقال التّعسفي التي تحوّلت إلى اختفاء قسري، ونعتمد في منهجيتنا مرور 20 يوم على حادثة اعتقال الفرد وعدم تمكن عائلته من الحصول على معلومات من السلطات الرسمية حول اعتقاله أو تحديد مكانه، ورفض السلطات التي اعتقلته الاعتراف باحتجازه.

يلتزم فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بمعايير دقيقة لتحديد حادثة الاعتقال التّعسفي، وتجنّب تسجيل الحوادث المختلفة للحجز والحبس والحرمان من الحرية مُستنداً بذلك إلى أحكام القوانين الدوليّة ومجموعة المبادئ المتعلقة بالاعتقال التّعسفي السّالفة الذكر. ويقوم قسم المعتقلين والمختفين قسراً في الشبكة السورية لحقوق الإنسان بتسجيل حالات الاعتقال التي يحصل عليها من مصادر مُتعددة مثل: ذوي الضحايا وأعضاء الشبكة السورية لحقوق الإنسان في المحافظات السورية، ونشطاء محليين متعاونين، ومعتقلين سابقين، ثمّ يقوم بمحاولات كثيفة للتواصل مع عائلات المعتقلين والمختفين، والمقرّبين منهم، والتّاجين من الاعتقال؛ بهدف جميع أكبر قدر ممكن من المعلومات والمعطيات، في ظلّ عمل ضمن تحديات فوق



اعتيادية وغاية في التعقيد، كما تُسجّل روايات الشهود، ونقوم بتتبع حالات الاعتقال وتحديثها بشكل مستمر لمعرفة مصير المعتقل ومكان احتجازه وظروف اعتقاله. وقد أنشأنا على موقعنا الإلكتروني استمارة خاصة [لتوثيق معتقل](#) لتسهيل الوصول والاتصال مع عائلات الضحايا.

تواجه الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحديات إضافية في عمليات توثيق المعتقلين اليومية والمستمرة منذ عام 2011 حتى الآن، من أبرزها خوف كثير من الأهالي من التعاون ونشر خبر اعتقال أبنائهم وتوثيقه، حتى لو كان بشكل سري، وبشكل خاص في حال كون المعتقلة أنثى، وذلك لاعتقاد سائد في المجتمع السوري أن ذلك سوف يُعرضهم لمزيد من الخطر والتعذيب، وبدلاً من ذلك تبدأ المفاوضات مع الجهات الأمنية التي غالباً ما تقوم بعملية ابتزاز للأهالي قد تصل في بعض الأحيان إلى آلاف الدولارات، وعلى الرغم من امتلاك الشبكة السورية لحقوق الإنسان قوائم تتجاوز الـ 127 ألف شخص بينهم نساء وأطفال، إلا أننا نؤكد أن تقديراتنا تُشير إلى أن أعداد المعتقلين تفوق حاجز الـ 215 ألف معتقل.

ومما رسّخ قناعة تامة لدى المجتمع السوري من عدم جدوى التعاون في عمليات التوثيق، هو عدم تمكن المجتمع الدولي والأمم المتحدة بكافة مؤسساتها من الضغط على السلطات السورية للإفراج عن حالة واحدة فقط، (بمن فيهم من انتهت محكومياتهم)، حتى لو كان معتقل رأي، بل إنّ حالات الإفراج تمّ معظمها ضمن صفقات تبادل مع المعارضة المسلحة. لا تشمل حصيلة المعتقلين المدرجة في التقرير المحتجزين على خلفيات جنائية، وتشمل حالات الاعتقال على خلفية النزاع المسلح الداخلي، وبشكل رئيس بسبب النشاط المعارض لسلطة الأمر الواقع، وكذلك حالات الاعتقال لقمع حرية الرأي والتعبير.

ثانياً: ملخص نيسان:

استمرّت قوات النظام السوري في نيسان بملاحقة واعتقال المدنيين وأفراد سابقين من فصائل في المعارضة المسلحة وذويهم في المناطق التي وقّعت اتفاقيات تسوية مع قوات النظام السوري، كما رصدنا اعتقال قوات النظام السوري مدنيين عائدين من الشمال السوري - بعد تهجيرهم قسرياً ضمن اتفاقيات التسوية - إلى مناطقهم الأصلية، ورصدنا في نيسان قيام قوات النظام السوري باعتقالات بحقّ العائدين من دول الجوار والمشمولين بقوانين العفو وعروض المصالحات التي أعلن عنها النظام السوري. واستمرّت قوات النظام السوري في نيسان بسياسة ملاحقة المدنيين من ذوي نشاط الحراك الشعبي نحو الديمقراطية وفصائل في المعارضة المسلحة المقيمين في مناطق سيطرتها، حيث وثّقنا تنفيذها حملات دهم واعتقال مُنظمة بحق عوائل بأكملها تربطها صلات قربي بأفراد من فصائل في المعارضة المسلحة، وتركّزت هذه الاعتقالات في مدن حماة واللاذقية وحمص، ولم تستثن النساء والأطفال.



كما قامت قوات النظام السوري بحملات دهم واعتقال موسّعة استهدفت جميع الشرائح الاجتماعية من الشريحة العمرية 18 - 42 عاماً؛ ذلك بهدف التّجنيد الإلزامي والاحتياطي في قواتها.

كما رصدنا قيام قوات تابعة للأفرع الأمنية وبشكل خاص فرع الأمن العسكري والمليشيات المحلية التابعة لقوات النظام السوري بعمليات خطف للمدنيين مقابل فدية مالية، وتركّزت هذه العمليات في مراكز المدن الرئيسة بشكل خاص مدن حماة واللاذقية وحلب.

وقد رصدنا إخلاء قوات النظام السوري سبيل 34 معتقلاً من مراكز الاحتجاز التابعة لها، معظمهم ممن انتهت مدة محكومياتهم، كان ذلك منذ مطلع نيسان حتى الـ 28 منه. كما رصدنا إخلاء قوات النظام السوري سبيل تسعة معتقلين في 22/ نيسان؛ إثر صفقة تبادل أجرتها مع الجيش الوطني الحر وهو أحد فصائل المعارضة المسلحة. في نيسان أيضاً، رصدنا اعتقال قوات النظام السوري عشرات المدنيين، معظمهم من الكهول والسيدات، لدى مراجعتهم دوائر حكومية، بشكل خاص دائرة الهجرة والجوازات في مراكز المدن الرئيسة، بينما كانوا بصدد الحصول على وثائق رسمية، وتحوّل قسم كبير منهم إلى محتفين قسراً.

من جهة أخرى استمرّت قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية في نيسان بسياسة الاعتقال التّعسفي والإخفاء القسري للنشطاء السياسيين وأفراد من منظمات المجتمع المدني المعارضة لسياساتها، وتركّزت هذه الاعتقالات في محافظة الحسكة، كما قامت بعمليات اعتقال جماعي بحق المدنيين العرب في مناطق سيطرتها، شملت هذه الاعتقالات عوائل بكاملها، وتركّزت بشكل خاص في محافظة الرقة.

استهدفت قوات سوريا الديمقراطية بعمليات الاعتقال النّازحين المقيمين في مناطق سيطرتها وبشكل رئيس سكان المخيمات، وتدرّعت بتهم مختلفة كوجود صلات قري بينهم وبين أفراد في تنظيم داعش أو فصائل في المعارضة المسلحة، وسجّلنا حوادث عدة اعتقلت فيها قوات سوريا الديمقراطية العديد من الأشخاص من العائلة ذاتها.

شهدَ نيسان عمليات اعتقال قامت بها هيئة تحرير الشام شملت نشطاء في مؤسسات المجتمع المدني، واستمرّت الهيئة في ملاحقة واعتقال أفراد من فصائل المعارضة المسلحة، الذين ينتمون إلى غرفة عمليات درع الفرات وغصن الزيتون، وتركّزت هذه الاعتقالات في ريف محافظة إدلب الجنوبي وريف محافظة حماة الشمالي. كما رصدنا في نيسان ملاحقة هيئة تحرير الشام طلاب وكوادر من جامعة حلب الحرة واعتقالهم.

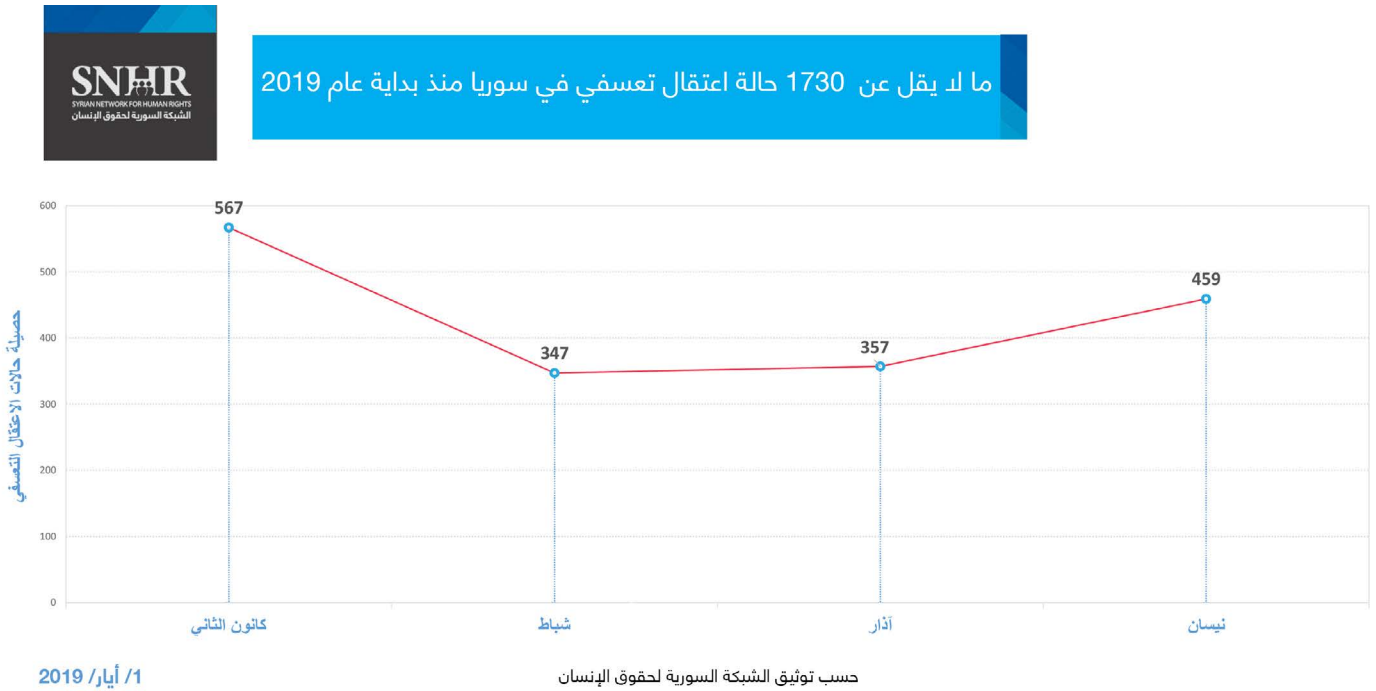


قامت فصائل في المعارضة المسلحة من جهتها في نيسان بعمليات اعتقال تركزت في مناطق سيطرتها في محافظة حلب، وتركزت عمليات الاعتقال في منطقتي عفرين والباب وحدث معظمها دون وجود إذن قضائي ودون مشاركة جهاز الشرطة وهو الجهة الإدارية المخولة بعمليات الاعتقال والتوقيف عبر القضاء، وكان المسؤول عن هذه العمليات فصائل محددة وبدون توجيه تهم واضحة؛ بهدف إشاعة الخوف بين السكان في مناطق نفوذ الفصيل المسيطر على المنطقة، كما سجلنا العديد من حوادث الاعتقال والاختطاف التي حدثت بدافع الحصول على مبالغ مالية مقابل إطلاق سراح المعتقل.

ثالثاً: حصيلة حالات الاعتقال التعسفي لدى أطراف النزاع:

ألف: حصيلة حالات الاعتقال التعسفي منذ بداية عام 2019:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان 1730 حالة اعتقال تعسفي على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا منذ مطلع عام 2019 حتى أيار من العام ذاته. توزعت على النحو التالي:



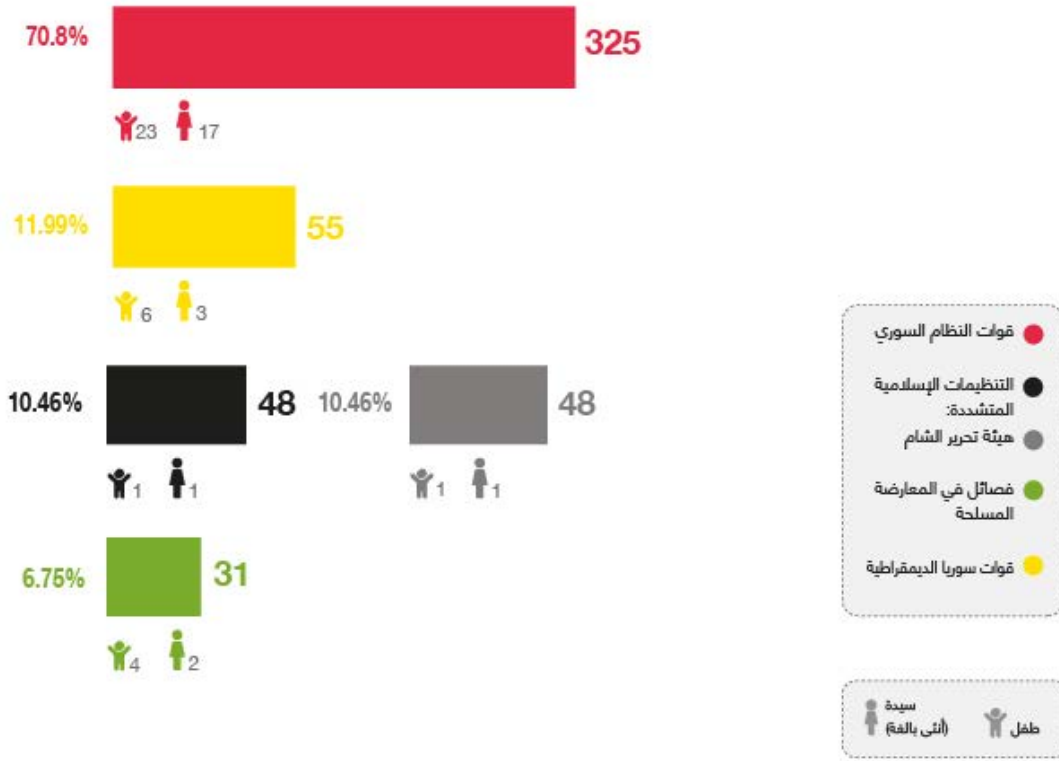
باء: حصيلة حالات الاعتقال التعسفي في نيسان:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في نيسان 2019 ما لا يقل عن 459 حالة اعتقال تعسفي بينها 34 طفلاً و23 سيدة (أنثى بالغة) على يد أطراف النزاع الرئيسية الفاعلة في سوريا، تحوّل 272 منها إلى حالة اختفاء قسري.

توزعت حصيلة حالات الاعتقال التعسفي حسب الجهة الفاعلة على النحو التالي:

ما لا يقل عن 459 حالة اعتقال تعسفي في سوريا في نيسان 2019

SNHR
شبكة السورية لحقوق الإنسان



حسب توثيق الشبكة السورية لحقوق الإنسان

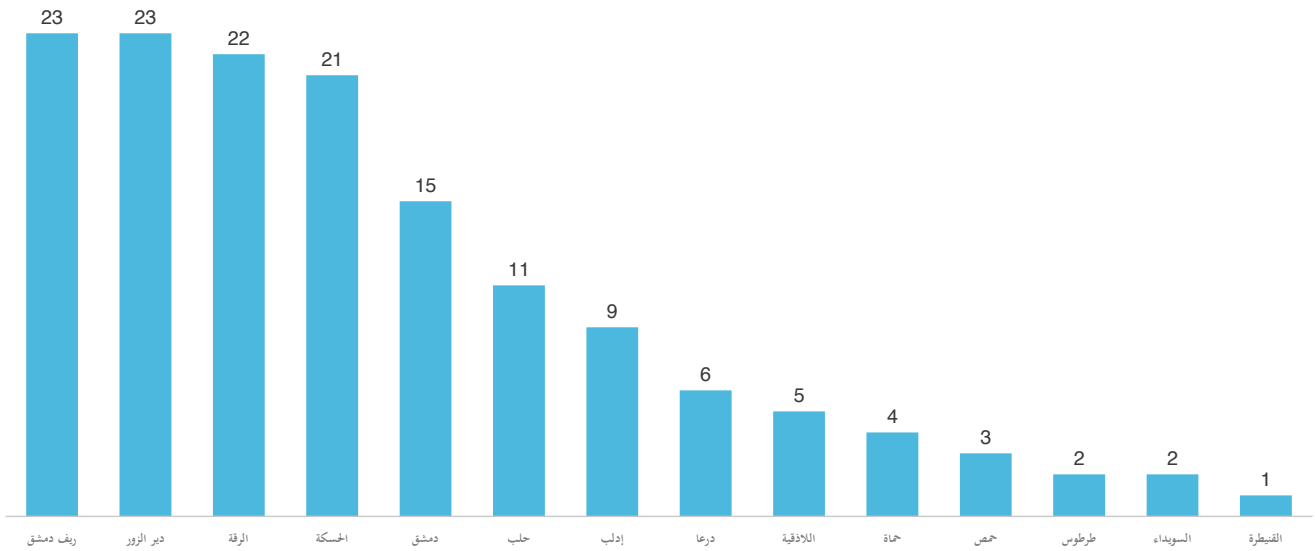
ألف: قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية): 325 بينها 23 طفلاً و17 سيدة، وقد تحوّل 211 منهم إلى محتفين قسرياً.

باء: التنظيمات الإسلامية المتشددة:

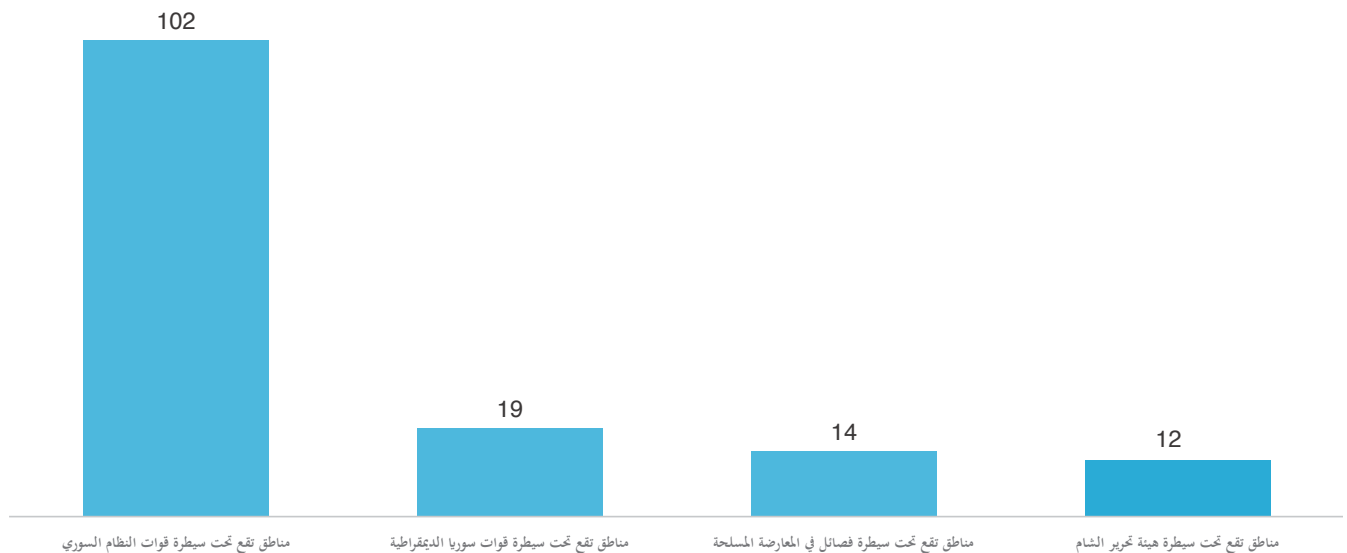
- هيئة تحرير الشام (تحالف بين تنظيم جبهة فتح الشام وعدد من فصائل في المعارضة المسلحة): 48 بينها 1 طفل و1 سيدة، وقد تحوّل 21 منهم إلى محتفين قسرياً.



كما وثّقنا في نيسان ما لا يقل عن 147 نقطة مدهامة وتفتيش، نتج عنها حجز للحرية، توزّعت على المحافظات على النحو التالي:



توزّعت حصيلة نقاط المدهامة والتفتيش حسب الجهات المسؤولة عنها على النحو التالي:



رابعاً: أبرز حالات وحوادث الاعتقال التعسفي في نيسان:

ألف: قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):

أبرز الحوادث:

شنت قوات النظام السوري يوم الخميس 4/ نيسان/ 2019 حملة دهم واعتقالات في مدينة القنيطرة، تم توثيق اعتقال 3 مدنيين، وكانوا ممن أجروا تسوية في وقت سابق، واقتادهم إلى جهة مجهولة.

شنت قوات النظام السوري يوم الثلاثاء 9/ نيسان/ 2019 حملة دهم واعتقالات في مدينة جبرود شمال غرب محافظة ريف دمشق، تم توثيق اعتقال تسعة مدنيين، واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

أبرز الحالات:

حمزة النصر ومحمد فريد النصر، من أبناء مدينة داعل بريف محافظة درعا الشمالي، اعتقلتهما قوات النظام السوري يوم الخميس 18/ نيسان/ 2019 لدى مرورهما من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في مدينة حمص بينما كانا في طريقهما من مدينة داعل إلى مدينة إدلب، وكانا ممن أجروا تسوية في وقت سابق، ولا يزال مصيرهما مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

محمد نواف الفراج وولده أسامة، من أبناء مدينة إنخل بريف محافظة درعا الشمالي، اعتقلتهما قوات النظام السوري يوم الأربعاء 10/ نيسان/ 2019 إثر مداهمة منزلهما في مدينة إنخل، وتم الإفراج عن محمد نواف يوم السبت 13/ نيسان/ 2019 وهو يعاني حالة صحية حرجة، ولا يزال مصير ولده أسامة مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

قتيبة محمد شباط، رئيس المجلس المحلي لمدينة الشيخ مسكين سابقاً، من أبناء مدينة الشيخ مسكين بريف محافظة درعا الشمالي، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الإثنين 8/ نيسان/ 2019 إثر مداهمة منزله في مدينة الشيخ مسكين، وكان ممن أجروا تسوية في وقت سابق، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



باء: التنظيمات الإسلامية المتشددة:

- هيئة تحرير الشام (تحالف بين تنظيم جبهة فتح الشام وعدد من فصائل في المعارضة المسلحة):
أبرز الحالات:



محمد وقاص

محمد وقاص، عضو في الهيئة السياسية بمدينة إدلب وناشط في الحراك الشعبي وعضو في تنسيقية مدينة سرمداء، من أبناء مدينة سرمداء بريف محافظة إدلب الشمالي، اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لهيئة تحرير الشام يوم الإثنين 1/ نيسان/ 2019 من وسط مدينة سرمداء، وتم الإفراج عنه يوم الثلاثاء 2/ نيسان/ 2019.



عمر محمد الأخرس

عمر محمد الأخرس، ناشط في الحراك الشعبي، من أبناء قرية عنجارة بريف محافظة حلب الغربي، يبلغ من العمر 55 عاماً، اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لهيئة تحرير الشام يوم الأحد 7/ نيسان/ 2019 لدى مروره من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها قرب مدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي، وتم الإفراج عنه يوم الإثنين 8/ نيسان/ 2019.

محمد عبد الوهاب جولاق، فني مخبري، من أبناء قرية كفرومة بريف محافظة إدلب الجنوبي، يعمل لدى مشفى معرة النعمان المركزي في مدينة معرة النعمان بريف محافظة إدلب الجنوبي، اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لهيئة تحرير الشام يوم السبت 6/ نيسان/ 2019 لدى مروره على إحدى نقاط التفتيش التابعة لها عند المدخل الغربي لمدينة معرة النعمان، بينما كان في طريقه إلى مكان عمله في المدينة، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



snhr



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

11



رزوق عبود

رزوق عبود، من أبناء مدينة سرمين بريف محافظة إدلب الشمالي، يبلغ من العمر 60 عاماً، اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لهيئة تحرير الشام يوم السبت 20/ نيسان/ 2019 إثر مدهامة منزله في مدينة سرمين، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

يوم السبت 20/ نيسان/ 2019 اعتقلت عناصر مسلحة تابعة لهيئة تحرير الشام ثلاثة من طلاب جامعة إدلب، محمد صلال – تخصص لغة إنجليزية، ومعتز العثمان – معهد مخبري، ومحمد الحسين – معهد إدارة أعمال، وهم جميعاً من أبناء قرية الغدفة بريف محافظة إدلب الشرقي، اعتقلتهم عناصر مسلحة تابعة للهيئة لدى مرورهم من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها عند مدخل مدينة إدلب الشرقي، ولا يزال مصيرهم مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلهم أيضاً.

تاء: فصائل في المعارضة المسلحة:

أبرز الحوادث:

الخميس 11/ نيسان/ 2019 قامت عناصر تابعة لفصائل في المعارضة المسلحة بحملة دهم واعتقالات في قرية عدامو في ناحية راجو التابعة لمدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي، تم توثيق اعتقال تسعة مدنيين، واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

الأربعاء 10/ نيسان/ 2019 قامت عناصر تابعة لفصائل في المعارضة المسلحة بحملة دهم واعتقالات في قرية دير صوان في ناحية شران التابعة لمدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي، تم توثيق اعتقال ستة مدنيين، واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

أبرز الحالات:

شواخ وحسام ووسام علي الحسن، أخوة من عائلة واحدة، اعتقلتهم عناصر تابعة لفصائل في المعارضة المسلحة يوم الإثنين 8/ نيسان/ 2019 إثر مدهامة منزلهم في مدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي، ولا يزال مصيرهم مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلهم أيضاً.



ثاء: قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية:

أبرز الحوادث:

اعتقلت قوات سوريا الديمقراطية يوم الإثنين 8/ نيسان/ 2019 ثلاثة مدنيين من عائلة واحدة، إثرّ مدهمة منزلهم في قرية أبو حردوب بريف محافظة دير الزور الشرقي، واقتادتهم إلى جهة مجهولة.

سنتّ قوات سوريا الديمقراطية يوم الإثنين 15/ نيسان/ 2019 حملة دهم واعتقالات في مدينة ذيبان بريف محافظة دير الزور الشرقي، تم توثيق اعتقال تسعة مدنيين بينهم ثلاثة إخوة، واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

أبرز الحالات:

السيدة بشرى المحمود، من أبناء قرية جاموس التابعة لبلدة سلوك بريف محافظة الرقة الشمالي، اعتقلتها قوات سوريا الديمقراطية يوم الإثنين 1/ نيسان/ 2019 إثرّ مدهمة مكان إقامتها في قرية حويجة عبيد التابعة لمدينة تل أبيض بريف محافظة الرقة الشمالي، ولا يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

أسماء محمد الشيخ، من أبناء مدينة الطبقة بريف محافظة الرقة الغربي، تبلغ من العمر 18 عاماً، اعتقلتها قوات سوريا الديمقراطية يوم الخميس 4/ نيسان/ 2019 مع رضيعها -البالغ من العمر 4 أشهر-، لدى مرورها من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها شمال مدينة منبج بريف محافظة حلب الشرقي بينما كانت في طريقها من مدينة إعزاز بريف محافظة حلب الشمالي إلى مدينتها الطبقة، ثم أفرج عنهما يوم الأحد 7/ نيسان/ 2019.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

• تعتقد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنّ النظام السوري لم يفي بأيّ من التزاماته في أيّ من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها، وتُشير على وجه التّحديد إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما أنّه أخلّ بعدة مواد في الدستور السوري نفسه، فقد استمرّ توقيف مئات آلاف المعتقلين دونّ مذكرة اعتقال لسنوات طويلة، ودون توجيه تُهم، وحظر عليهم توكيل محامٍ والزيارات العائلية، وتحوّل 85% من إجمالي المعتقلين إلى محتفين قسرياً ولم يتم إبلاغ عائلاتهم بأماكن وجودهم، وفي حال سؤال العائلة تُنكر الأفرع الأمنية والسلطات وجود أبنائها، وربما يتعرّض من يقوم بالسؤال لخطر الاعتقال.



- تُسيطر هيئة تحرير الشام على مساحات واسعة، وتفرض سلطتها عليها، وعلى السكان المقيمين فيها، كما أنّ لها كياناً سياسياً، وهيكلية هرمية إلى حدٍ بعيد؛ فهي ملزمة بتطبيق أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقد قامت هيئة تحرير الشام بارتكاب انتهاكات واسعة عبر عمليات الاعتقال والإخفاء القسري.
- نُفذت فصائل في المعارضة المسلحة عمليات اعتقال وتعذيب بحق بعض السكان في المناطق الخاضعة لسيطرتها.
- انتهكت قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية العديد من الحقوق الأساسية ومارست العديد من الانتهاكات كاللّغيب، والإخفاء القسري، كما أنّ لها كياناً سياسياً، وهيكلية هرمية إلى حدٍ بعيد؛ فهي ملزمة بتطبيق أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

- لا بدّ من متابعة تنفيذ القرارات 2042 الصادر بتاريخ 14/ نيسان/ 2012، و2043 الصادر بتاريخ 21/ نيسان/ 2012، و2139 الصادر بتاريخ 22/ شباط/ 2014، والقاضي بوضع حدّ للاختفاء القسري.

إلى مجلس حقوق الإنسان:

- متابعة قضية المعتقلين والمختفين قسرياً في سوريا وتسليط الضوء عليها في الاجتماعات السنوية الدورية كافة.
- التعاون والتّسيق مع منظمات حقوق الإنسان المحلية الفاعلة في سوريا.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التّقرير والتّقارير السّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتّفاصيل.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIM:

النّظر في الحوادث الواردة في هذا التّقرير والتّقارير السّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتّفاصيل.



إلى الأمم المتحدة والأطراف الضامنة لمحادثات أستانا:

- يجب تشكيل لجنة خاصة حيادية لمراقبة حالات الإخفاء القسري، والتّقدم في عملية الكشف عن مصير 95 ألف محتفٍ في سوريا، 87% منهم لدى النظام السوري.
- البدء الفوري بالضّغط على الأطراف جميعاً من أجل الكشف الفوري عن سجلات المعتقلين لديها، وفق جدول زمني وفي تلك الأثناء لا بُدّ من التّصريح الفوري عن أماكن احتجازهم والسّماح للمنظمات الإنسانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارتهم مباشرة.
- إطلاق سراح الأطفال والنساء والتّوقف عن اتخاذ الأسر والأصدقاء رهائن حرب.
- نطلب من مسؤول ملف المعتقلين في مكتب المبعوث الأممي أن يُدرج قضية المعتقلين في اجتماعات جنيف المقبلة، فهي همّ السوريين أكثر من قضايا بعيدة يمكن التّباحث فيها لاحقاً بشكل تشاركي بين الأطراف بعد التوافق السياسي، كالدستور.

شكر وتقدير

كل الشكر لأقرباء وأهالي الضحايا وأصدقائهم وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين ساهموا بشكل فعال في جمع والتحقق من البيانات.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

